العدد الثاني والعشرون - الجزء الاول - فبراير - 2025 - السنة الرابعة مجلة علمية فصلية محكمة

المجلة الأمريكية الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية

American International Journal of Humanities and Social Sciences

الالكتروني (3085 - 4806) (ISSN) / الورقي (3085 - 4830) (ISSN)
رقم الايداع القانوني في المكتبة الوطنية المغربية (2025 Pe00006)
رقم الايداع القانوني في دار الكتب والوثائق العراقية (2735)

تصدر عن الأكاديمية الأمريكية الدولية
للتعليم العالي والتدريب

ISSUED BY AMERICAN INTERNATIONAL ACADEMY
OF HIGHER EDUCATION AND TRAINING

www.iajphss.us / الموقع الرسمي للمجلة

بسم الله الرحمن الرحيم

رئيس التحرير-.أ.د.نزهة إبراهيم الصبري - نائب رئيس الأكاديمية الأمريكية الدولية للتعليم العالي والتدريب- المملكة المغربية

نائب رئيس التحرير : أ.د. حاتم جاسم الحسون، رئيس الأكاديمية الأمريكية الدولية للتعليم العالي والتدريب.

مدير التحرير- أ.د. هند عباس على الحمادي-أستاذ بقسم اللغة العربية وعلومها-كلية التربية للبنات-جامعة بغداد، جمهورية العراق) مدقق اللغة العربية).

سكرتارية التحرير

1. أ .م.د. محمد حسن أبو رحمة . وزارة التربية – فلسطين .
2. أ.سكينة إبراهيم الصبري - الشؤون الإدارية - الأكاديمية الأمريكية الدولية للتعليم العالي والتدريب.

أعضاء هيئة التحرير

1. أ.م.د.حقي إسماعيل إبراهيم ، كلية التربية ،الجامعة المستنصرية ،. جمهورية العراق - المدقق العام.
2. أ.د. خالد ستار القيسي ،عميد كلية الإعلام ، الأكاديمية الأمريكية الدولية للتعليم العالي والتدريب.
3. د. مجدي عبد الله الجايح،كلية اللغات والعلوم الإنسانية ، الأكاديمية الأمريكية الدولية للتعليم العالي والتدريب. (مدقق اللغة الإنكليزية)
4. أ. خالد الأنصاري، كلية علوم التربية،جامعة محمد الخامس ،الرباط، المملكة المغربي. (التنضيد)
5. م.م. محمد تايه محمد بخش - وزارة التربية/ المديرية العامة للتربية في محافظة النجف الاشرف/ العراق. (تصميم).

أعضاء الهيئة العلمية

1. .د. أبكر عبد البنات آدم - مدير جامعة القرآن الكريم وتأصيل العلوم - جمهورية السودان.
2. أ.د. إلهام شهرزاد روابح - كلية الحقوق والعلوم السياسية - جامعة البليدة 2 - الجمهورية الجزائرية.

3. أ.د. آمال العرباوي مهدي - رئيس قسم التربية المقارنة بكلية التربية - جامعة بورسعيد، جمهورية مصر العربية.

4. أ.د. أمل مهدي جبر- رئيس قسم العلوم التربوية والنفسية ـ كلية التربية للبنات ـ جامعة البصرة، جمهورية العراق.

5. أ.د. ناهض فالح سليمان- كلية التربية للعلوم الإنسانية ـ قسم اللغة الإنجليزية ـ جامعة ديالى - جمهورية العراق.

6. أ.د. نبيل محمد صالح العبيدي ـ عميد كلية الدراسات العليا ـ الجامعة اليمنية ـ الجمهورية اليمنية.

7. .أ.د.نزهة إبراهيم الصبري نائب رئيس الأكاديمية الأمريكية الدولية للتعليم العالي والتدريب- المملكة المغربية.

8. أ.د. نصيف جاسم أسود سالم الأحبابي ـ كلية التربية للعلوم الإنسانية ـ قسم الجغرافية ـ جامعة تكريت ـ جمهورية العراق.

9. أ.د. نورة محمد مستغفر ـ أستاذ التعليم العالي مؤهل، المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين، المملكة المغربية.

10. أ.د. هاله خالد نجم- رئيس قسم الترجمة ـ كلية الآداب- جامعة الموصل – جمهورية العراق.

11. أ.د. وسن عبد المنعم ياسين- أستاذ الأدب العربي – كلية التربية للعلوم الإنسانية ـ جامعة ديالى ـ جمهورية العراق

12. أ.د. محمد نبهان ابراهيم رحيم الهيتي – علوم اسلامية – جامعة الانبار – العراق

13. أ.د. إيمان عباس على حسن الخفاف- عميد كلية التربية الأساسية ـ الجامعة المستنصرية ، جمهورية العراق.

14. أ.د. برزان ميسر حامد أحمد الحميد ـ كلية التربية للعلوم الإنسانية- جامعة الموصل - جمهورية العراق.

15. أ.د. تارا عمر أحمد- كلية العلوم السياسية ـ جامعة السليمانية ـ جمهورية العراق

16. أ.د.تحرير علي حسين علوان – كلية الفنون الجميلة – جامعة البصرة – جمهورية العراق.

17. أ.د. حسين عبد الكريم أبو ليله ـ وزارة التربية والتعليم ـ فلسطين.

18. أ.د. خليفة صحراوي ـ رئيس قسم اللغة العربية وآدابها ـ كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية ـ جامعة باجي مختار عنابة ـ الجمهورية الجزائرية.

19. أ.د. داود مراد حسين الداودي ـ دكتوراه العلوم السياسية ـ مدير وحدة البحوث والدراسات ـ جامعة القادسية ـ كلية القانون ـ جمهورية العراق.

20. أ.د. راشد صبري محمود القصبي- أستاذ التخطيط التربوي واقتصاديات التعليم بكلية التربية ـ جامعة بورسعيد ـ جمهورية مصر العربية.

21. أ.د.صفاء محمد هادي - الجامعة التقنية الجنوبية - الكلية التقنية الإدارية – البصره الاختصاص العام دكتوراه ادارة الأعمال.

22. أ.د. سندس عزيز فارس الفارس- خبير تربوي- عميد كلية الدراسات العليا والبحث العلمي في الاكاديمية الأمريكية ـ جمهورية العراق.

23. أ.د.عدنان فرحان الجوراني ـ أستاذ الاقتصاد ـ جامعة البصرة ـ جمهورية العراق.

24. أ.د. غادة غازي عبد المجيد- أستاذ في كلية التربية للعلوم الإنسانية – جامعة ديالى ـ جمهورية العراق.

25. أ.د. ماجدولين محمد النهيبي- كلية علوم التربية ـ جامعة محمد الخامس ـ الرباط، المملكة المغربية.

26. أ.د. ماهر إسماعيل صبري محمد يوسف- أستاذ ورئيس قسم المناهج وطرق التدريس وتكنولوجيا التعليم ، رئيس رابطة التربويين العرب ـ كلية التربية ـ جامعة بنها ـ جمهورية مصر العربية.

27. أ.د. ماهر مبدر عبد الكريم العباسي ـ نائب عميد كلية التربية للعلوم الإنسانية ـ جامعة ديالى ـ جمهورية العراق.

28. أ.م.د. محمد ماهر محمود الحنفي ـ رئيس قسم أصول التربية ـ كلية التربية ـ جامعة بور سعيد ـ جمهورية مصر العربية.

29. أ.م.د.عبد الباقي سالم – تدريسي في كلية التربية البدنية وعلوم الرياضة – جامعة بابل- جمهورية العراق

30. أ.م.د.آوان عبد الله محمود الفيضي ـ دكتوراه قانون خاص ـ كلية الحقوق ـ جامعة الموصل ـ جمهورية العراق

أعضاء الهيئة الاستشارية

1. أ.م.د.آرام نامق توفيق ـ كلية العلوم ـ جامعة السليمانية ـ جمهورية العراق.
2. م. د. بلال حميد داوود- أستاذ بالمركز الجهوي لمهن التربية والتكوين– مدير المركز المتوسطي للدراسات والأبحاث- المملكة المغربية.
3. د. جميلــة غريّب ـ قسم اللّغة العربيّة و آدابها ـ جامعة باجي مختار ـ عنابة ـ الجمهورية الجزائرية .
4. أ.د. حورية ومان ـ أستاذ التاريخ المعاصر ـ جامعة محمد خيضر ـ بسكرة الجمهورية الجزائرية.
5. أ.د. خالد عبد القادر التومي- باحث في المركز القومي للبحوث والدراسات العلمية ـ ليبيا.
6. أ.د. رائد بني ياسين- عميد كلية الأعمال ـ قسم نظم المعلومات ـ الجامعة الأردنية- فرع العقبة ـ المملكة الأردنية الهاشمية .
7. أ.م.د. رشيدة علي الزاوي- أستاذ التعليم العالي ـ المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين ـ الرباط ـ المملكة المغربية.
8. أ. م.د. رضا قجة- علم الاجتماع – كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية – جامعة محمد بوضياف – المسيلة – الجمهورية الجزائرية.
9. د. صفاء محمد هادي هاشم- معاون عميد الشؤون الادارية والطلبة ـ كلية التقنية الإدارية ـ جمهورية العراق.
10. أ.د. كامل علي الويبة- رئيس جامعة بنغازي الحديثة – ليبيا .
11. أ.د. علي سموم الفرطوسي ـ كلية التربية الأساسية ـ الجامعة المستنتصرية ـ جمهورية العراق.
12. د. حدة قرقور ـ كلية الحقوق ـ جامعة محمد بوضياف ـ المسيلة ـ الجمهورية الجزائرية.
13. أ.د. مازن خلف ناصر ـ كلية القانون ـ جامعة المستنصرية ـ جمهورية العراق .
14. د. محمد عيد السريحي ـ مستشار وعضو مؤسس لجمعية البيئة السعودية ـ المملكة العربية السعودية.
15. أ.م.د. محمد عبدالفتاح زهرى- رئيس قسم الدراسات الفندقية- كلية السياحة والفنادق – جامعة المنصورة- جمهورية مصر العربية.
16. م.د. محمد مولود امنكور ـ كلية العلوم الإدارية والمالية والاقتصادية ـ الأكاديمية الأمريكية الدولية للتعليم العالي والتدريب.
17. م.د.مروة إبراهيم زيد التميمي ـ كلية الكنوز ـ الجامعة الأهلية ـ جمهورية العراق .

18. أ.م.د. هلال قاسم أحمد المريسي ـ عميد الشؤون الأكاديمية الأميريكية للتعليم العالي والتدريب ـ جامعة العلوم الحديثة ـ الجمهورية اليمنية.
19. أ.د. نادية حسين العفون، كلية التربية للعلوم الصرفة- ابن الهيثم- جامعة بغداد، الجمهورية العراقية.

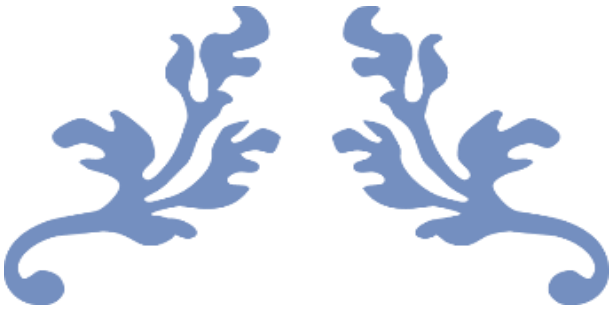

مقال العدد

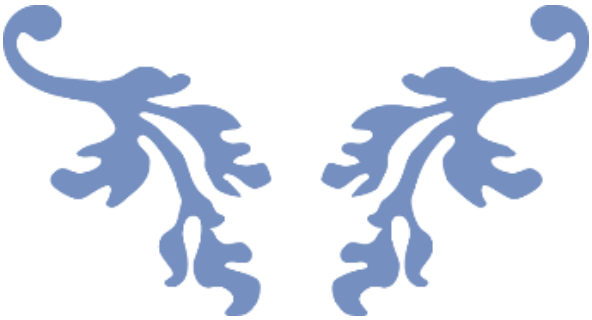

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ، الحمدّ لله على فضله ونعمته ، والصلاة والسلام على رسوله الكريم وآله ، أمّا بعد

يسرّنا أن نقدم لكم العدد 22 ج1 من المجلة الأمريكية الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، الذي يضم مجموعة من البحوث العلمية المتميزة التي شارك بها باحثون من مختلف دول العالم. يشتمل هذا العدد على أعمال بحثية مقدمة في المؤتمر العلمي الدولي الثامن عشر، بالإضافة إلى مجموعة من الدراسات التي جاءت خارج نطاق المؤتمر، مما يعكس تنوعًا علميًا وثراءً في المواضيع المطروحة.

لذ دأبت هيئة التحرير على تطبيق معايير التقييم العلمية شأنها بذلك شأن المجلات الرصينة المثيلة في حقل التخصص والنشر العالمي ، فعرضت البحوث على محكمين لهم مكانتهم العلمية في فضائهم العلمي ، ويعودون لجنسيات مختلفة ، ومن جامعات متباينة ، منها الجامعات الحكومية التي ترجع بمرجعيتها إلى بلدان العالم المختلفة ، فضلا عن الاستعانة بخبراء من جامعات خاصة اثبتوا بشكل علمي أنهم أهل للتحكيم واطلاق الحكم على علمية البحث المقدم للمجلة ، وصلاحيته للنشر.

حرصت هيئة التحرير على عرض البحث المقدم من لدن كاتب البحث على محكمين اثنين ، وتقديمه لهما ، بتوقيتات زمنية محددة ، فأن اتفق المحكمان على صلاحية البحث ، تم تحويله إلى مرحلة التنضيد والنشر ، بعد التأكد من دقة تطبيق تعليمات النشر الخاصة بالمجلة . وإن اختلف المحكمان في التقييم المطلق على البحث المقدم ، حول البحث لمحكم ثالث ، فأن قبله ، تم تحويله للمرحلة الثانية التنضيد والنشر ، وإن رفضه ، عندئذ يرفع البحث من قائمة البحوث المعدة للنشر.

لم يختلف منهج هيئة التحرير في آلية قبول البحوث ، وعدّها للنشر عن غيرها من المجلات العلمية ؛ لأن الرصانة العلمية هو هدفها الذي تسعى للوصول إليه ، واعتمدت نظاما دقيقا في استقبال البحوث ، وتقديمها للمقومين ، واشعار الباحثين بقبول النشر ، وفقا لأمر إداري يصدر عن المجلة ، يعد مستندا في صحة نشر البحث في المجلة ، مع تثبيت العدد الذي نشر فيه مذيلا بإمضاء رئيس التحرير.

احتوى هذا العدد في طياته مجموعة من البحوث ، والتي تحمل موضوعات متنوعة ، ذات الطابع الإنساني والاجتماعي ، ضمن تخصص المجلة ، وكل الأفكار التي طرحت تحمل الرؤى العلمية وأبعادها ، والنظرية التي يؤمن بها أصحاب تلك الأفكار ، لذلك كانت المجلة دقيقة ؛ لأجل عرض تلك الأفكار من دون التدخل فيها ، مع متابعة كونها لا تؤدي إلى خلق الفوضى العلمية ، أو تحريض للعنف ، أو للتطرف العلمي والمجتمعي.

نحن فخورون أيضًا أن هذا العدد يصادف حدثًا مميزًا في مسيرة المجلة، حيث تم اعتمادنا من قبل المكتبة الوطنية المغربية للحصول على الاعتماد القانوني، ومنحنها التسلسل الرقمي الدولي (ISSN) للنسخة الإلكترونية وأيضًا للنسخة الورقية. هذا الإنجاز يعكس التزامنا بتقديم محتوى علمي رصين ومتنوع، ويسهم في تعزيز مكانة المجلة كمصدر مرجعي معترف به عالميًا.

18/02/2025 الرباط ـ المملكة المغربية هيئة تحرير المجلة

الملاحظة القانونية

البحوث المنشورة في المجلة لا تعبر عن وجهة نظر المجلة ، بل عن رأي كاتبها

فهرس الموضوعات

الدور العلمي للموالي الصحابة حتى نهاية القرن الأول الهجري
أ . د : سليمة كاظم حسين/ م. د : زينب عبد الجبار سعيد.....11

مضمون الحجية القانونية للأحكام القضائية في حالتي التسبيب وعدمه
(دراسة تحليلية من واقع نصوص قانون المرافعات الليبي)
د. عبد السلام بلعيد خليفة/ إسراء أبوبكر ضو.....30

المسؤولية الدولية عن استخدام الاسلحة المستقلة ذاتية التشغيل
أ.م.د.غسان صبري كاطع..... 49

المهر في فكر أئمة أهل البيت(عليهم السلام) (2-255هـ/623-869م)
أ.م.د مها عبدالله الشرقي / م.د عاتكة حبيب عبدالله.....67

الحماية الدولية لضحايا الإتجار بالبشر في ظل المواثيق الدولية ذات الصلة
المدرس الدكتور نشوان تكليف جيثوم..... 81

استراتيجية معاوية بن أبي سفيان في الوصول إلى السلطة من خلال كتاب الفتوح
لأبن اعثم الكوفي(ت 320ه) (المصاهرة وكسب الود انموذجاً)
د. صادق سعيديان / آ. م. محمد جاسم علوان الكصيرات.....101

التعدد الثقافي في سياق الهجرة الدولية: تفاعلات الهوية الثقافية للمهاجرين ببلدان الاستقبال
الباحث منير عزمي/ الدكتور محسن إدالي.....115

دور السعودية في سياسة حظر النفط العربي1967-1973
م.هالة مهدي الدليمي.....138

دور السعودية في سياسة حظر النفط العربي1967-1973

م.هالة مهدي الدليمي
جامعة بابل - مركز بابل للدراسات الحضارية والتاريخية – العراق
hala.aldulaimi15@uobabylon.edu.iq
00964781968965000

الملخص:
ان الثقل الاسلامي الذي تتمتع به السعودية ،وأهميتها الاقتصادية ، في المنطقة العربية ،اخذت تتجلى عقب الوهن الذي اصاب اقتصاد الانظمة العربية ، المواجهة لإسرائيل في حرب عام 1967 ، مما جعلها بحاجة دائمة إلى المساعدات الاقتصادية ، ولان السعودية تعد إحدى الدول ذات التأثير الواضح في السياسة العربية،لذلك سعت السعودية الى جانب الدول العربية المنتجة للنفط ، لاتخاذ سياسة حظر النفط العربي عن الدول المساهمة في حرب عام 1967 ، وسيلة لاستعادة الحقوق العربية ،كما كان الهدف الأساس من ذلك هو مساعدة الدول العربية التي تضررت من الحرب مادياً ومعنوياً ، كما يتضح أن تغييرات ومستجدات عديدة طرأت على سياسة السعودية في أثناء المدة الزمنية مابين (1967-1973)، ولعل من اسباب ذلك اختلاف الاوضاع السياسية العربية والدولية ، وتزايد الاهمية السياسية والاقتصادية للمملكة العربية السعودية على الصعيدين العربي والعالمي،
كرس المحور الاول من الدراسة ، لتقصي الاوضاع السياسية البارزة على الساحة العربية والدولية بعد حرب حزيران عام 1967،والتي كان لها الاثر الفعال على نهج السياسة السعودية تجاه الدول الغربية بشكل عام ، والدول المساندة لإسرائيل بشكل خاص ، كما يأتي العامل الجغرافي في مقدمة تلك الجوانب،،كما تناول المحور ذاته الجذور التاريخية والاقتصادية للعلاقات العربية -الامريكية بعد عام 1967.
اما المحور الثاني من الدراسة ، فقد خصص لمعرفة استراتيجية السعودية تجاه الولايات المتحدة الامريكية ، ومدى تأثيرها في الصراع العربي الإسرائيلي ،فضلا عن دراسة موقف السعودية من قيام الحرب العربية – الإسرائيلية في حزيران عام 1967،وما اعقبها من اتخاذ الاجراءات الصارمة في ايقاف توزيع وتصدير النفط على الدول المساندة لإسرائيل في الحرب انفة الذكر ،و العمل على ارجاع الاراضي العربية ، الى كنف الامة الاسلامية ، في حين تناول المحور الثالث تأثير سياسة حظر النفط العربي على الجانب الاقتصادي.
الكلمات المفتاحية : الحظر النفطي ، سياسة السعودية ، الموقف الغربي،حرب تشرين 1973 ، التوازن الدولي.

The role of Saudi Arabia in the policy of the Arab oil embargo 1967-1973

Luc.Hala Mahdi Al-Dulaimi
University of Babylon - Babylon Center for Civilizational and Historical Studies - Iraq

Abstract:

The Islamic weight enjoyed by Saudi Arabia, and its economic importance, in the Arab region, is evident after the weakness that hit the economy of the Arab regimes, facing Israel in the 1967 war, which made it in constant need of economic assistance, and because Saudi Arabia is one of the countries with a clear influence in Arab politics, so Saudi Arabia sought, along with the Arab oil-producing countries, to take a policy of banning Arab oil from the countries contributing to the 1967 war. A way to restore Arab rights, as the main objective of this was to help the Arab countries that were affected by the war materially and morally, it is clear that many changes and developments occurred in the policy of Saudi Arabia during the time between (1967-1973), and perhaps one of the reasons for this is the different Arab and international political conditions, and the increasing political and economic importance of the Kingdom of Saudi Arabia at the Arab and global levels, The first axis of the study was devoted to investigating the prominent political situation on the Arab and international arena after the June 1967 war, which had an effective impact on the approach of Saudi policy towards Western countries in general, and countries.

. **Keywords** :Oil embargo, Saudi policy, Western position, October 1973 war, international balance.

المقدمة:

اخذت المملكة العربية السعودية ،دورا بارزا في الخليج العربي والشرق الاوسط ، على نطاق أوسع ، نتيجة لدبلوماسيتها الناعمة والمحايدة ، ،لاسيما خلال دورها في تقريب وجهات النظر بين الدول العربية والولايات المتحدة الامريكية،مما عزز سمعتها كصانع للسلام في المنطقة،كما يجب وضع سياقا عربيا موحدا للسياسة الخارجية خلال المدة الزمنية (1967-1973)، فضلا عن ما أصبحت للدبلوماسية السعودية أهميته وتأثير،واضحين في تطورات الاحداث،نتيجة طبيعة انتهاجها لسياسة حظر النفط العربي،عقب الصراع العربي-الاسرائيلي.

ورغم الدعم المادي السعودي ،في حرب عام 1973،والذي كان له دورا في النصر العسكري ، الذي تحقق للعرب في حرب تشرين 1973 ، غير ان قيادة المملكة العربية السعودية لسياسة حظر النفط العربي ، على الدول المساندة لإسرائيل ، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الامريكية ،لم يعمر طويلاً ،على الرغم من إعادة النظر في سياسة الولايات المتحدة الامريكية تجاه الصراع العربي –الاسرائيلي ، فضلا عن ذلك أظهر الحظر النفطي،أن الدول العربية ، مستعدة لوضع خلافاتها جانباً ، واتخاذ موقف موحد ، من الدول الغربية.

توزع البحث على ثلاثة محاور، تضمن المحور الاول دراسة الاوضاع السياسية البارزة على الساحة العربية والدولية بعد حرب حزيران عام 1967،والتي كان لها الاثر الفعال على نهج السياسة السعودية تجاه الدول الغربية بشكل عام، والدول المساندة لاسرائيل بشكل خاص، كما يأتي العامل الجغرافي في مقدمة تلك الجوانب،،كما تناول المحور ذاته الجذور التاريخية والاقتصادية للعلاقات العربية -الامريكية بعد عام 1967.

اما المحور الثاني من البحث، حيث خصص لدراسة استراتيجية السعودية تجاه الولايات المتحدة الامريكية، ومدى تأثيرها في الصراع العربي الإسرائيلي، حيث تطرق المحور إلى موقف السعودية من قيام الحرب العربية – الإسرائيلية في حزيران عام 1967،وما اعقبه من اتخاذ الاجراءات الصارمة في ايقاف توزيع وتصدير النفط على الدول المساندة لاسرائيل،في الحرب،فضلا عن العمل على ارجاع الاراضي العربية، الى كنف الامة الاسلامية .

وكرس المحور الثالث لدراسة دور سياسة حظر النفط العربي،في التأثيرات الاقتصادية،على الدول العربية المنتجة للنفط، ورغم الدعم المادي السعودي ،في حرب عام 1973،والذي كان له دورا في النصر العسكري، الذي تحقق للعرب في حرب تشرين 1973 ، غير ان قيادة المملكة العربية السعودية لسياسة حظر النفط العربي، على الدول المساندة لاسرائيل، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الامريكية ،لم يعمر طويلاً ،على الرغم من إعادة النظر في سياسة الولايات المتحدة الامريكية تجاه الصراع العربي – الاسرائيلي، فضلا عن ذلك أظهر الحظر النفطي،أن الدول العربية، مستعدة لوضع خلافاتها جانباً، واتخاذ موقف موحد، من الدول الغربية للحفاظ على مصالحها الاقتصادية.

مشكلة البحث : تنطوي مشكلة البحث على الاسباب التي ادت نشوب حرب حزيران عام 1967، وسياسة الدول العربية تجاه الموقف السعودي من حظر النفط العربي.

اهمية البحث: تكمن اهمية البحث في علاقات المملكة العربية السعودية مع الاقطار العربية من جهة، والدول الغربية من جهة اخرى، فضلا عن خلق التوازن والحياد،نتيجة لتأثير موقعها الجغرافي .

اهداف البحث :يسعى الباحث الى تحقيق الاهداف الاتية:

1- التعرف الى موقف الدول الغربية ازاء سياسة السعودية لحظر النفط العربي.
2- التعرف الى موقف الدول العربية تجاه سياسة السعودية لحظر النفط العربي.
3- كشف حجم الاضرار الاقتصادية الناجمة عن سياسة السعودية لحظر النفط العربي.

منهجية البحث :اعتمد البحث على المنهجية التاريخية ،من حيث الاعتماد على الوثائق وتحليلها بشكل يناسب ما يتناوله البحث،فضلا عن سرد الاحداث والتبحر في تفاصيلها،بغية الوصول لمعلومات تغني البحث من الناحية العلمية.

مجالات الدراسة:

أولا : المجال المكاني : اتخذ الباحث من الدول العربية المشتركة في حرب عام 1967 .

ثانيا:المجال الزماني : حدد الباحث المدة الزمنية الواقعة بين عامي 1967 -1973.

الدراسات السابقة : اعتمدت الدراسة على مجموعة متنوعة من المصادر، تأتي في مقدمتها الوثائق العراقية المنشورة المحفوظة في دار الكتب والوثائق ، والتي قدمت معلومات مهمة للدراسة ، فلا يمكن لأي باحث يتناول موضوع حظر النفط العربي، أن يتجاهل الوثائق الفلسطينية العربية خلال المدة الزمنية(1965-1974)التي اصدرتها مؤسسة الدراسات الفلسطينية في بيروت لاهميتها الكبيرة في إغناء الدراسة ، بالمعلومات القيمة عن مواقف الدول العربية تجاه حرب عام 1967.

كما اعتمد الباحث على الوثائق العربية التي أصدرتها دار الأبحاث ، والنشر في بيروت بعنوان (سجل العالم العربي) والتي عززت الدراسة في بمعلومات ذات اهمية خاصة بالصراع العربي – الاسرائيلي ، فضلا عن تسليط الضوء على مواقف الدول العربية من سياسة حظر النفط العربي بين عامي 1967-1973.

المحور الاول:موقف السعودية تجاه الدول الغربية عقب حرب حزيران عام 1967:

عملت الحكومة السعودية بعد الهزيمة التي اعقبت حرب حزيران 1967 ، على تأكيد مفهوم العالمية الإسلامية كواقع سياسي ، حيث أكد الملك فيصل على المضمون الإسلامي ، للقضية الفلسطينية ، كما شجع تضافر جهود المسلمين ، فضلا عن دعم المسلمين بغية الدفاع عن مقدساتهم ، وفي عام 1969 تعززت الدعوات السعودية إلى التضامن الاسلامي ، لاسيما عقب قيام بعض المتطرفين من اليهود ، بمحاولة إحراق المسجد الأقصى ، حيث وجه الملك فيصل نداءاً إلى العالم الاسلامي ، لغرض اعلان الجهاد الموحد ، كما ناشد فيه قادة المسلمين ،وشعوبهم ان يستعدوا لتحرير فلسطين ، اما الملك حسين فقد اكد على عقد مؤتمر قمة اسلامي بعد محاولة إحراق المسجد الاقصى ، فضلا عن تأييد القضية الفلسطينية. (العقاد، 1973، صفحة 130)

ان فكرة استخدام موضوع النفط،يعتبر وسيلة مهمة من وسائل التأثير ، في الصراع (العربي - الإسرائيلي)،والتي ظهرت للمرة الاولى في مؤتمر انشاص عام 1946 ، كما تكرر الموضوع في مؤتمر بلودان عام 1947 ، غير أن البعض من الدول العربية لم تقتنع بهذه السياسة ، لاسيما المملكة العربية السعودية ، والتي اتخذت موقفاً محدداً من مسالة استخدام النفط في النزاع ، اذ يشكل النفط مشروع تجاري ، ومن الضروري عدم استخدامه في الاغراض السياسية (حسونه، 1973، صفحة 84)،وخلال السنوات(1965-1973)،سعت السعودية في محاولة لها من ايجاد سياسة ، نفطية عربية واحدة تساعد على دعم القضية الفلسطينية ، فعند انعقاد مؤتمر النفط العربي، الخامس في القاهرة في اذار 1965،حيث تم التباحث حول ضرورة استعمال النفط، فضلا عن استخدام الجانب الاقتصادية برمته، في سبيل خدمة القضية الفلسطينية العربية ، حيث أوصى المؤتمر على ضرورة استعمال النفط، من اجل دعم فلسطين ،وان تحدد علاقات الدول العربية مع الدول الاجنبية ،وفقا لموقفها من قضية فلسطين . (حسونه، 1973، صفحة 80)حدثت العديد من التوترات في الاوضاع بين العرب وإسرائيل عام 1967 ، والتي ولدت ضغوطاً شعبية كبيرة في الوطن العربي، من اجل استخدام النفط كسلاح ،وكانت تلك الضغوط مقدمة لعقد مؤتمر النفط العربي، السادس في بغداد في اذار 1967، انتهت اعمال المؤتمر بالعديد من التوصيات،وكان أبرزها أهمية النفط في قضية فلسطين، كما اتفق المشاركون في المؤتمر،على منع تصدير البترول إلى الدول ،التي تساعد إسرائيل،بصورة مباشرة او حتى غير مباشرة، وخاصة المساعدة المسلحة،وفي الوقت ذاته، اصبحت بوادر الحرب تلوح في الافق، وقد دعت الحكومة العراقية إلى عقد مؤتمر طارئ ،لوزراء النفط العرب في بغداد في حزيران 1967 ،حيث حضر المؤتمر ممثلون عن احدى عشرة، دولة عربية . (سلامة، 1980، صفحة 412) ،لاسيما المملكة العربية السعودية، وقد اختتم المؤتمر اعماله متخذاً قراراً يدعو إلى قطع النفط العربي عن الدول التي تعتدي أو تشارك في الاعتداء على سيادة أية دولة عربية. (الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1967، 1969، صفحة 13)

وعقب اندلاع حرب عام 1967،أغلقت المملكة العربية السعودية ابارها النفطية ،اذ أعلنت شركة الزيت العربية – الاميركي ،المعروفة بـــ(ارامكو) ،في نيويورك ،عن أغلاقها لمنشآت انتاج النفط والمصافي التابعة لها في السعودية ،نتيجة وقوع مظاهرات ضد الامريكان فيها،،فضلا عن ذلك قامت الحكومة السعودية، بتعليق العمل في مصفى رأس التنورة ،على ساحل الخليج العربي. (الكتاب السنوي

للقضية الفلسطينية لعام 1967، 1969، صفحة 14) كما اوقفت ضخ النفط في خط التابلاين، الذي ينقل النفط السعودي إلى ميناء الزهراني اللبناني، على ساحل البحر الابيض المتوسط ،مما يعني أن الحكومة السعودية، ستوقف كافة صادراتها النفطية، فضلاً عن تبنيها لسياسة العمل المشترك مع ليبيا، من اجل منع النفط عن جميع الدول، التي تساعد إسرائيل في الحرب وفي مقدمتها الولايات المتحدة وبريطانيا، وعلى ذلك توقف تصدير النفط السعودي، إلى تلك الدول في الثالث عشر من حزيران عام1967، وكان ذلك اجراءاً تنفيذياً لقرار مجلس الوزراء السعودي المرقم(261)في السابع من حزيران من العام ذاته،لكن بعد اعلان وقف اطلاق النار، طرأ تغييرا على موقف الحكومة السعودية، التي اعلنت انها استأنفت تصدير النفط إلى دول العالم كافة، باستثناء الولايات المتحدة وبريطانيا، بعد أن اخذت تعهداً من شركة ارامكو، بعدم وصول النفط السعودي ،إلى هاتين الدولتين. (الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1967، 1969، صفحة 16)

لم تستمر السعودية بهذه السياسة، وفقا لتصريحات وزير النفط والثروة المعدنية (احمد زكي اليماني) ،والذي اكد على ان التصدير يضر بالمصالح السعودية، أكثر مما يفعل بالدول الغربية، فضلا على أن ايقاف تصدير النفط لدول الغرب، ليس بالاجراء الاقتصادي الصحيح ، لذا يجب الفصل بين السياسة، وبين أي اجراء قد يخل بالمصالح الاقتصادية ،لأية دولة عربية منتجة للنفط، كما اتفقت الصحف السعودية مع تصريحات وزير النفط السعودي، لاسيما صحيفة (الندوة) وصحيفة (البلاد). (سلامة، 1980، صفحة 415) حيث دعت تلك الصحف،الى استئناف تصدير النفط، للاستفادة من عائداته في تمويل الجيوش العربية المقاتلة، فضلا عن ذلك دعت صحيفة(عكاظ) ،إلى اعادة تصدير النفط،إلى الولايات المتحدة وبريطانيا، وبذلك عدت بعض الدول العربية، هذه الدعوات على أنها تراجع سعودي ،عن كافة مقررات مؤتمر بغداد، لوزراء النفط العرب، كما طالب العراق في الوقت نفسه الى عقد مؤتمر طارئ، لوزراء النفط والاقتصاد والمالية العرب. (ربيع، 1971، صفحة 236)

اما وزير النفط السعودي،فقد اكد نفيه لاستئناف تصدير النفط السعودي، إلى الولايات المتحدة وبريطانيا،خشية من تفاقم الخسائر الاقتصادية، التي تلحق ببلاده من جراء سياسة منع تصدير النفط إلى تلك الدول، ونتيجة لتلك السياسة فقد خسرت السعودية مايقارب (30 مليون دولار)(الوثائ (الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1967، 1969، صفحة 38)،وان الخسارة المتوقعة سوف ترتفع إلى(123 مليون دولار)، وأكد "بان ليس هناك مايمنعه من ذكر هذه الارقام ، فالشعب السعودي هو الذي يملك النفط وهو الذي يضحي حين يقطعه، ومن حقه أن يعرف مقدار تضحيته، وان أهمية استعمال سلاح النفط يضعفها الطريقة والأسلوب المرتجل الذي يستعمل به هذا السلاح ، وان النفط العربي سلاح فعال ، وخطير شريطة أن يستخدم في المعركة بوعي وادراك عاليين. (اليوميات الفلسطينية، 1967، صفحة 569)

عقد وزراء النفط والاقتصاد والمالية العرب مؤتمرهم في العاصمة بغداد خلال المدة (15-20 آب) 1967 ، حيث خشي الوفد السعودي من الارتجالات، وعدم الدقة في بحث مسألة الحظر النفطي،اذ دعا إلى التوسع في دراسة مسألة الحظر، كما ابدى الوفد تحفظه تجاه اقتراح الوفد العراقي، بوقف تصدير النفط العربي كلياً، ولمدة (3) اشهر متتالية ، حيث صرح اليماني بأن هذا القرار سوف يلحق بالاقتصاد العربي، ولاسيما ان اقتصاد الدول المنتجة للنفط ،ان الكثير من الخسائر المادية التي لايمكن تقديرها. (العقاد، 1973، صفحة 135)

وعقب عجز المؤتمر عن اتخاذ القرارات الحاسمة ،بشأن حظر النفط العربي، اعلنت الخرطوم عن استضافتها لمؤتمر القمة العربي الرابع، في التاسع والعشرين من اب 1967،اذ من الضروري ان يستفاد المجتمع العربي من المؤتمر،لاسيما في عائدات النفط ،انتهى الاتفاق بالحصول على تخصيص جزء من عائدات النفط العربي، لدعم الدول العربية التي تضررت جراء العدوان الإسرائيلي. (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1975)

ونتيجة لذلك قرر الملوك والرؤساء العرب.،استئناف تصدير النفط إلى الدول الغربية، لاسيما الولايات المتحدة الامريكية فضلا عن بريطانيا،بعد أن تعهدت الدول العربية النفطية ،بدفع تعويضات

مالية سنوية للدول العربية المتضررة،واستمر الاتفاق حتى زوال الاثار السلبية(للتدخل الاسرائيلي)، وبذلك وافق الوفد السعودي،على دفع الثلث من تلك التعويضات سنوياً. (سلامة، 1980، صفحة 417)

ان السياسة النفطية السعودية، قائمة على مبدأ الاستفادة من عائدات النفط، اذ استمرت تلك السياسة حتى قبيل حرب عام 1973،حيث أن الوسيلة الوحيدة لاستخدام النفط هو قطعه لانه يمثل السلاح الاقوى ، كما أن تلك السياسة السعودية تعود إلى أسباب عديدة ،لاسيما عدم رغبة الحكومة السعودية في فقدان مصدر قوتها العربية ، فضلا عن الموقف الاقليمي، المتمثل بثروتها المالية والنفطية الضخمة(الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1967، 1969) ،كما وان قدرتها العسكرية لم تكن بالمستوى المطلوب، فضلاً عن أنها لم تكن ترتبط بعلاقات قويةمع المعسكر الشرقي بزعامة الاتحاد السوفيتي، لذلك فان السعودية اخذت تخشى،من التوتر في علاقاتها مع الدول الغربية، بما يجعلها في خلاف مع المعسكرين في الشرقي والغربي ، و أن سياسة حظر النفط مع الدول الغربية ،يمكن ان يؤدي الى علامات انتقامية، ضد الدول العربية المنتجه للنفط (عليوه، 1982، صفحة 72)

المحور الثاني:سياسة حظر النفط السعودي تجاه الدول الغربية عام 1973:

اخذت سياسة استعمال سلاح النفط ،تزداد وتتخذ طابع الجدية بدايات عام 1973 ، وعقب تصميم دول المواجهة العربية، على خوض حرب جديدة ،لإزالة آثار هزيمة حرب حزيران عام 1967، حيث حاول رئيس الدولة المصرية (محمد انور السادات) اقناع الملك فيصل في اعطاء النفط السعودي،دوراً مهماً في المعركة القادمة ،وخاصة بعد التقارب الايجابي الذي حصل بين الطرفين، الا أن الملك فيصل كان غير راغبا في ذلك، فضلا عن تمسكه بموضوع النفط السعودي،هو مورداً للدخل وليس سلاحاً للحرب(محمد حسين هيكل ،1992)، كما شهد الموقف السعودي تحولاً سريعاً في تطورات الساحة العربية ،حيث ذكرت صحيفة (واشنطن بوست) الاميركية، في عددها الصادر في (19 نيسان 1973)، حيث ابلغت السعودية الجانب الامريكي، أن بلادهم لن تعد توفر المزيد من انتاج النفط ،مالم تغير واشنطن من سياستها المؤيدة لإسرائيل، وان تصدير النفط السعودي، إلى الولايات المتحدة، يعتبر سياسة سعودية علنية في الشرق الاوسط ،وبذلك اكدت السعودية ان الدول العربية ستقف الى جانب السعودية،كما سوف تقطع النفط عن الدول الغربية (الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1967، 1969، صفحة 54)

اكملت السعودية سلسلة التحذيرات،الموجهة تجاه الحكومة الاميركية، حيث اكدت على منع تصدير النفط ،فضلا عن فرضها للقيود على صادراتها من النفط إلى الولايات المتحدة الامريكية، غير ان الدعم الاميركي لإسرائيل، مما يؤثر على استمرارية تزويدها بالنفط بل حتى الحفاظ على علاقاتنا الودية مع السعودية، حيث بعث الملك فيصل،رسالة إلى الحكومة الاميركية،عن طريق ادارة شركة ارامكو، كما طلب من ادارة شركة ارامكو،مساعدته بما تمتلكه من نفوذ في البيت الابيض . (هيكل، 1992، صفحة 78)غير أن المسؤولين الاميركيين تجاهلوا هذه التهديدات، واتهموا شركة ولم ينفذو اوامرها،وبذلك حاول الملك فيصل، المحافظة على علاقات بلاده الجيدة مع الولايات المتحدة ، فضلا عن استمرارية التقارب مع الحكومة المصر من جهة ،والدول العربية من جهة اخرى،غير أن الرد الاميركي جاء من الرئيس نيكسون ،الذي اوضح بان اتخاذ أي إجراءات نفطية ضد بلاده،ستكون لها عواقب سلبية، بالتالي يؤثر على مستقبلهم الاقتصادي، وبذلك وجد الملك فيصل بان سياسة قطع النفط ،تضر بالعرب ،وتسبب لهم الحرمان من السيوله المالية ،التي يمولون بها المشاريع الاقتصادية في بلادهم، ويقدمون منها العون إلى دول المواجهة العربية. (اليوميات الفلسطينية، 1967)

في حين صرح الأمير سعود الفيصل، وكيل وزارة النفط السعودية، بان قطع النفط لايضر بالولايات المتحدة، لأنها لاتحتاج إلى النفط العربي ، وانما قد يضر بالدول الغربية فضلا عن اليابان، وان بلاده ترغب بخسارة مساندة هذه الدول،وبما أن النفط سلاح اقتصادي، وان كل الاسلحة الاقتصادية ،تحتاج إلى وقت حتى يظهر مفعولها، لذلك من الافضل دراسة كافة الاساليب لاستخدامها مستقبلا،لاسيما في صالح القضايا العربية(27)،كما ان رئيس مصر(انور السادات) اثناء زيارته إلى الرياض في (23 آب 1973)،طلب من الملك فيصل تحديد موقفه في مسألة النفط. (دار الابحاث والنشر، 1974، صفحة 1002)

وفي مؤتمر دول عدم الانحياز الذي عقد في دولة الجزائر في(6 ايلول 1973)، لاستخدام سلاح النفط، وتم التاكيد على أن يكون هناك وقتاً كافياً لاستخدامه، وان يستخدم هذا السلاح في معركة تستمر

مدة تكفي لتعبئة الرأي العام عالميا، كما صرح وزير الداخلية السعودي فهد بن عبدالعزيز،بأن بلاده ليست ملتزمة بأية ارتباطات مع اية دولة، سواء معاهدة او حتى الاتفاقيات السرية. (هيكل، 1992، صفحة 78)اذ ان علاقاتها تبنى على اساس المصالح المشتركة، وانها ستكون في مقدمة الدول العربية، اذا ما تقرر اتحاد مشترك في مواجهة قوى مضادة ، كما أوضح الملك فيصل قبيل اندلاع حرب تشرين عام 1973، بأن الحكومة السعودية ،سوف تنظر في موضوع تخفيض الانتاج النفطي او تجميده ،بغية الحفاظ على مصالحها الخاصة،كما ان السعودية يجب ان لاتدع انتاجها،يتخطى حدود الاستيعاب لاقتصادها ،فضلا عن رغبة السعودية في الحصول على المساعدة الاميركية في مجال الصناعة، لما للحكومة الاميركية من سياسة مصالح متبادلة مع دول الشرق الاوسط. (علي، 1975، صفحة 83)

ومن خلال تصريحات الملك فيصل ، بشأن إدخال عنصر النفط كسلاح في المعركة،اكد بشكل قاطع على أن العرب متضامنين في مواقفهم الرئيسية ، و أن قرار الحرب هو قرارا (مصرياً وسعودياً وسورياً)، وحينما بدأت الحرب (العربية - الإسرائيلية) في (السادس من تشرين الاول 1973)، اعربت كافة الدول العربية المنتجة للنفط ، وللمرة الاولى على انتهاج سياسة حظر بشكل موحد (هيكل، 1992، صفحة 77)، وأدى سلاح النفط دوراً هاماً وإيجابياً ،سواء في مدة المعارك او في المدة التي أعقبت وقف إطلاق النار،كما تميز موقف المملكة العربية السعودية ، خلال مدة الحرب وما بعدها ، بالنشاط الدبلوماسي والنفطي الواسع ، حيث أسهم بشكل فعال في القرارات النفطية السعودية ،التي اتخذها العرب لدعم المعركة سياسياً واقتصاديا ،ولكن بالرغم من التحذيرات التي اطلقها العاهل السعودي ،للحكومة الاميركية في المدة التي سبقت الحرب ،ومطالبتها بتغير سياستها تجاه الشرق الاوسط ،إلا أن الولايات المتحدة الامريكية ، لم تظهر أي اهتمام لتلك الطلبات،كما قلل بعض المسؤولين الاميركيين من شان التهديدات العربية بقطع النفط،ما يدلل على قناعة الادارة الاميركية،بعدم قدرتهم على اتخاذ اجراءات حاسمة. (الوثائق الفلسطينية العربية لعام1973، صفحة 281)بشأن حظر النفط المصدر اليها،وفي ظل اجواء الحرب الدائرة في المنطقة العربية ، تقرر في (17 تشرين الاول 1973)،حيث عقد اجتماع استثنائي للدول العربية المنتجة للنفط ،في الكويت لاتخاذ قرارات تخص المعركة،وقرر وزراء النفط العربي ، اثناء الاجتماع على تخفيض انتاج النفط بنسبة(5 %)شهرياً ،حتى يتم انسحاب إسرائيل من الاراضي العربية ، التي احتلتها عام 1967 ،واسترجاع جميع حقوق الشعب الفلسطيني. (سلامة، 1980، صفحة 418)

أيد الوفد السعودي في مؤتمر الكويت ، قرار تخفيض الانتاج ، وأبدى تحفظه على بعض المطالب العربية ،المتمثلة بحظر تصدير النفط إلى الولايات المتحدة (جريسون، 1991، صفحة 113)، فضلا عن تأميم شركات النفط الاميركية ،وسحب الارصدة العربية من المصارف الاجنبية،اذ أن حظر النفط كلياً عن الولايات المتحدة ، يعد خطوة غير مجدية نفعا ، وقد تحرم العرب من ورقة رابحة يطرحوها في المفاوضات عقب الحرب ، كذلك ان العرب سوف يخسرون هذه المبادرة قبل أوانها،لذا فان الهدف الأساس من استعمال سلاح النفط ،هو تحييد اوربا واليابان والدول المستهلكة الاخرى ، ومحاولة تحييد الولايات المتحدة الامريكية ، لذلك يجب أن يبقى سلاح النفط ،مستمراً في توفير الدعم الفعال للمعركة ، لأن أي خطوة أو إجراء جذري كالقطع أو التأميم ، سيخلق إرباكاً لن يكون في مصلحة كافة الاطراف ، وسيفتح جبهة جديدة في حرب غير متكافئة مع الولايات المتحدة الامريكية وكذلك الدول الغربية،أما من الناحية الاقتصادية ، فقد ادركت الدول العربية المنتجة للنفط ، بان مؤتمر الكويت يؤكد على اهمية الحفاظ على النفط في آباره ، افضل من العائدات التي اصبحت قيمتها تتدنى ،لاسيما وان انتاج النفط العربي، كان يتزايد بوتيرة سريعة، مما شكل دافعاً لاتخاذ قرار تخفيض الانتاج. (الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1973، 1973)

أن قرار تخفيض الانتاج الذي اتخذته الدول العربية،لم يغير من قرارات الحكومة الامريكية في سياستها تجاه الشرق الاوسط، لاسيما عقب تقديم الكونغرس الاميركي المساعدة إلى إسرائيل والتي تقدر بحوالي(220 مليون دولار)، لتعويضها عن خسائر الحرب. (سعودي، 1983، صفحة 278) ،في الوقت نفسه أعلنت الحكومة السعودية في الثامن تشرين الاول عام 1973، عن تخفيض انتاجها النفطي بمعدل (10%)كما ان المملكة العربية السعودية، بذلت كل مساعيها لدى الحكومة الاميركية لتعدل موقفها ،واذا لم تثمر هذه المساعي فان السعودية ،سوف توقف تصدير النفط إلى الولايات المتحدة الاميركية ،غير ان

استمرار سلبية الموقف الأمريكي، قررت الحكومة السعودية إيقاف تصدير النفط إلى الولايات المتحدة ،من خلال بيان صدر عن الديوان الملكي السعودي في العشرين من تشرين الاول عام 1973. (الرحمن، 1974، صفحة 469) وجاء فيه:

(نظراً لازدياد الدعم العسكري الاميركي لاسرائيل،لذلك فإن المملكة العربية السعودية قررت ايقاف تصدير البترول إلى الولايات المتحدة، لاتخاذها هذا الموقف)،وعقب ذلك القرار اعلنت السعودية عن إيقاف تصدير النفط إلى هولندا ايضا، نتيجة مواقفها السلبية تجاه الصراع العربي – الإسرائيلي. (الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1973، 1976، صفحة 171)

وبعد انتهاء حرب تشرين عام 1973،عقد وزراء النفط العرب اجتماعاً في دولة الكويت ،في الخامس والعشرين من تشرين الاول عام 1973، وبذلك اصدروا قراراً ينص على ،خفض الانتاج بنسبة (25%)،عن انتاج شهر ايلول ،1973 ،وحتى جلاء القوات الإسرائيلية عن الاراضي العربية، التي احتلتها في حزيران 1967،واستعادة الاراضي الفلسطينية،، كما قرروا استمرار الحظر النفطي ،إلى كل من الولايات المتحدة الامريكية وهولندا، وايفاد كل من وزير النفط السعودي احمد زكي اليماني، ووزير الصناعة الجزائري، إلى بعض الدول الاوربية لشرح وجهة النظر العربية، فضلا عن القرارات المتخذة في مؤتمر الكويت الثاني. (ربيع ح.، 1974، صفحة 144)

ففي التاسع من تشرين الثاني عام 1973، قام وزير الخارجية الامريكي هنري كيسنجر (Henry Kisinger) بزيارة إلى الرياض، لبحث موضوع الحظر النفطي مع المسؤولين السعوديين،غير أن الموقف السعودي لن يعيد تمويل النفط إلى ما كان عليه، الا بعد انتهاء مفاوضات السلام وإعادة الحقوق الفلسطينية، فضلا عن ذلك أن على الولايات المتحدة أن تنتظر وقف إمداد البترول العربي حتى عام 1980 ،إذا لم تغير سياستها، وان البترول العربي لن يعود إلى ما كان عليه، إلا إذا عادت الأراضي العربي . (الشقيري، 1979، صفحة 15)

ورغم وحدة الدول العربية المنتجة للنفط في تحركاتها ضد الغرب، الا ان بعد زيارة كل ما كيسنجر للرياض، حصل على تنازلات سعودية حول حظر النفط ، دون الوعود برفع الحظر، الا عندما يبدأ الانسحاب الإسرائيلي،من الاراضي العربية، غير ان الموقف السعودي استمر في شرط الانسحاب الكامل، مقابل استئناف تصدير النفط إلى الولايات المتحدة،خشية من سياسة الولايات المتحدة الامريكية تجاه الصراع العربي -الإسرائيلي، ولغرض الضغط على واشنطن لتغيير تلك السياسة. (عليوه، 1982، صفحة 75)

ان زيارة كيسنجر الى السعودية لمعالجة مسالة الحظر النفطي، والبحث عن سبل اتفاق مع المملكة العربية السعودية ،أوجد ضغطاً كبيراً على الولايات المتحدة، فأخذت تبحث عن حلول سلمية للصراع العربي – الإسرائيلي، من اجل الحفاظ على مصالحها في المنطقة، وكذلك بدأت تتعامل مع المطالب العربية بجدية، للحفاظ على مصالحها الدولية، التي اضر بها الحظر النفطي ،وفي السياق ذاته ، بدأ وزير النفط السعودي (احمد زكي اليماني) في تشرين الثاني عام 1973 ،جولته في عدد من الدول الاوربية، واخذ يعبر عن سياسة بلاده النفطية، ففي الثاني عشر من تشرين الثاني عام 1973، صرح قائلاً(اذا كنت معادياً لنا فلن تحصل على النفط ، وإذا كنت محايداً فستحصل على النفط، لكن ليس بالقدر الذي كنت تحصل عليه في ما سبق، أما إذا كنت صديقاً فستحصل على كمية النفط، التي كنت تحصل عليها)،اما الدول الاسيوية فقد زار اليماني ،دولة اليابان ،واكد لها على ضرورة قطع علاقاتها الدبلوماسية والاقتصادية ،مع اسرائيل،اذا كانت تريد ضمان استئناف تصدير النفط العربي إليها. (الرحمن، 1974، صفحة 272)

اتجه اليماني الى فينا ،حيث جدد مطالب حكومته بتمسكها بسياسة الحظر النفطي، لارغام إسرائيل على الانسحاب من الاراضي العربية، واكد بأن الدول، تصنف كصديقة للعرب، إذا لم تقدم مساعدات لاسرائيل ،وفي الوقت ذاته اوضح الملك فيصل ،أن الولايات المتحدة هي التي باستطاعتها أن تفرض حلاً عادلاً، يضمن إعادة حقوق العرب المشروعة ،في أراضيهم المحتلة، وإعطاء الفلسطينيين حقهم المشروع، فيما جدد اليماني تصريحاته السابقة، وقال أن أي تنازل من الدول العربية النفطية ،لن يشمل الولايات المتحدة وهولندا، ومن الضروري ابقاء النفط في الارض ،أفضل لنا بكثير من الدولارات الموزعة في المصارف،

لاننا نريد أمناً لأجيالنا في المستقبل، وان الدول العربية، تمتلك الوسائل والضغوط الاقتصادية والسياسية، على الولايات المتحدة، وانها قادرة على استعمالها . (الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1973، 1976، صفحة 384)

المحور الثالث:نتائج سياسة حظر النفط السعودي:

ان الحملة الدبلوماسية الاقتصادية، التي تزعمتها المملكة العربية السعودية، ضد الولايات المتحدة ، لم تجد نفعا تجاه قوة وهيمنة الولايات المتحدة الامريكية ،وبذلك حذر كيسنجر، الدول العربية من امكانية قيام بلاده ،باجراءات مضادة ، كونها الدولة الاقوى في العالم ،إذا ما استمرت حرب النفط العربية، كما حذر الدول الحليفة للولايات المتحدة ،من تبديل سياساتها وفقاً لمصالحها النفطية. (الرحمن، 1974، صفحة 272) كما أعلن وزير الدفاع الاميركي جيمس شليزنجر (James Schlesinger) ،عن نية بلاده في إقامة قواعد عسكرية كبيرة، في سواحل المحيط الهندي، تهدف إلى الحفاظ على مصالح الولايات المتحدة، في منطقة الخليج العربي، بعد سياسة حظر النفط، التي اتبعتها الدول العربية، اذ ان هذه التهديدات الاميركية، جاء كرد فعل لسياسة الحظر النفطي، على الولايات المتحدة الاميركية. (مركز دراسات الوحدة العربية ، 1991).

وفي الثاني والعشرين من تشرين الثاني 1973، اعلن اليماني في اثناء وجوده في كوبنهاكن، بان مااقرته كل من الولايات المتحدة وأوربا واليابان ،من قرارات معادية لرغبة العرب، سوف تجعل السعودية تعتمد على الية تخفيض انتاج النفط بنسبة 80% ، وفي حال لجأت الولايات المتحدة إلى التدخل العسكري، فأن السعودية سوف تتجه نحو تفجير عدد من آبارها النفطية ، فضلا عن ذلك اعرب (جميل البارودي) مندوب السعودية في الأمم المتحدة، على غضب الحكومة الاميركية تجاه سياسة السعودية النفطية ، واعتبروها عملية ابتزاز، وسنجعلها تركع ،واذا استخدمت القوة للرد فسيشتعل النفط. (الرحمن، 1974، صفحة 275)

عقب هذه التصريحات التي أطلقها المسؤولون في البلدين، فأن سياسة حظر تصدير النفط إلى الولايات المتحدة، والتي تزعمتها الحكومة السعودية، أحدثت وللمرة الأولى توتراً في العلاقات(السعودية – الاميركية)،الا ان وزير النفط السعودي، سعى جاهدا للتقليل من حدة هذا التوتر ،فضلا عن العمل على تهدئة الأجواء مع الولايات المتحدة ،اذ صرح أن بلاده لن تلجأ إلى أسلوب تأميم شركات النفط، العاملة في أراضيها ، وان حكومته تأمل أن يستمر التعاون السعودي الاميركي، لتطوير مصادر الثروة النفطية غير المستغلة . (جريسون، 1991، صفحة 119)

وفي الاول من كانون الاول عام 1973 ،اجتمع احمد زكي اليماني مع وزير الاقتصاد الهولندي، وأوضح أن الدول العربية فرضت حظراً نفطيا،على هولندا بسبب موقفها العدائي من القضايا العربية، وان هذا الحظر سيرفع اذا ماغيرت هولندا هذا الموقف، كما اجتمع وزراء النفط العرب للمرة الثالثة في الكويت في الثامن من كانون الاول عام 1973، واتفقوا على رفع الحظر النفطي ،عن الولايات المتحدة في حالة التوصل إلى اتفاق حول انسحاب إسرائيل، من الأراضي التي احتلتها عام 1967،فضلا عن ذلك فان مرونة مقررات المؤتمر ،اكتفت ببدء الانسحاب الإسرائيلي شرطاً، لرفع الحظر النفطي، وهذا يخالف ماكان مقرراً في المؤتمرين السابقين، كما بدا تنازل المسؤولين السعوديين، عن إطلاق التصريحات في مسألة حظر النفط،وفي اثناء في زيارة وزير النفط السعودي إلى الولايات المتحدة ،التقى مع وزير الخارجية الامريكي كاسنجر ، وبدأ المسؤولون في هذه الاثناء، يخفضون من شروطهم لانهاء الحظر النفطي، حيث اوضح الطرف السعودي ، ان حكومته ستخفف من المقاطعة النفطية ، ووفقاً لتلك الخطوات المرحلية ،أعلنت الدول العربية عن استعدادها للاعتراف بـإسرائيل،اذا وافقت على شروطها،وان سلاح النفط ليس موجهاً للإضرار بالآخرين. (سليمان، 1973، صفحة 124)، وبغية إضعاف الموقف النفطي العربي ، ساد انطباع في غالبية الدول العربية، بأن الرياض لم تعد قادرة على تزعم تيار المقاطعة النفطية ، بالشكل المناسب ، كما انها اصدرت قرارا في اجتماع وزراء النفط العرب، الرابع في الكويت في 25 كانون الاول عام 1973 . (جريسون، 1991، صفحة 119) ، عن زيادة الانتاج بنسبة(10%)،والتخلي عن قرار خفض الانتاج، كما ان عدد من أعضاء الكونغرس الامريكي، اتخذوا مواقف موضوعية بشأن هذا النزاع ، وأعلنت الولايات المتحدة من جانبها ، عن ترحيبها بالقرار ، ووصفته بأنه خطوة إيجابية من

جانب الدول العربية ،وعلى ذلك يمكن لقرارات هذا المؤتمر ، أن تعد بداية لتغيير الموقف السعودي بشكل خاص ،والموقف العربي بشكل عام ،ومن ثم رفع الحظر النفطي عن الولايات المتحدة الامريكية بشكل نهائي. (سعودي، 1983، صفحة 281)

ومع أن سياسة حظر النفط ،لم تستطيع الصمود كثيرا ،غير انها حققت بعض اهدافها ، ولعل ابرز نتائجها،ان الحكومة الاميركية اعادة النظر في سياستها تجاه الصراع العربي – الإسرائيلي ، ودفعت المسئولين الامريكيين إلى الضغط على الجانب الإسرائيلي ، للانسحاب من الاراضي العربية التي احتلتها عام 1967 ، فضلا عن الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني ، بينما كان التراجع عن هذه السياسة ، من الاسباب التي دفعت اسرائيل ،للاحتفاظ بالأراضي العربية التي احتلتها عام 1967 ، كما ان بعض الجهات الاميركية ، اعربت عن عدم وجود حظر النفطي العربي من الناحية الواقعية ، لاسيما ما اكده تصرح وزير التجارة الاميركي في الثاني عشر من كانون الاول عام 1973 ،(أن قسماً من البترول العربي كان ، ولا يزال يصل بانتظام إلى الولايات المتحدة). (منيف، 1974، صفحة 68)

بينما أكدت الحكومة السعودية في هذا الشأن عدم وصول النفط السعودي إلى الولايات المتحدة الامريكية ، اذ قال وكيل وزارة النفط السعودي ،الامير سعود الفيصل ، أن وزارته تعتمد على إجراءات فنية خاصة ، لمراقبة ناقلات النفط السعودية ، إلى نهاية رحلاتها وانه ابلغ شركة (ارامكو) بذلك وحذرها من مخالفة ذلك ، كما أن العلاقات السعودية الامريكية ،ازدادت قوة على اثر حرب تشرين عام 1973 ، وما رافقها من حظر للنفط السعودي عن الولايات المتحدة الامريكية ، فقد كانت انعكاسات حظر النفط السعودي،واضحة في الولايات المتحدة الامريكية ، والدليل على ذلك الخطاب الذي وجهه الرئيس نيكسون إلى الشعب الامريكي في 7 تشرين الثاني 1973 وقال فيه(أن اميركا تستخدم من النفط العربي ما قيمته ثلاثة ملايين برميل يومياً ، وان الحظر النفطي سيؤدي إلى أزمة تشهدها الولايات المتحدة)،كما اتخذت الحكومة الاميركية اجراءات اقتصادية مكثفة لمواجهة الحظر ،وطلب الرئيس نيكسون من الكونغرس منحه المزيد من الصلاحيات لمواجهتها . (الشقيري، 1979، صفحة 16)

أدى الحظر النفطي إلى رفض الدول الاوربية، الأعضاء في حلف شمال الاطلسي ((NATO ،مساعدة إسرائيل عسكرياً ، في البيان الصادر في السابع من تشرين الثاني عام 1973 ،من خلال تاكيدها على ضرورة انسحاب إسرائيل،من الأراضي العربية التي أحتلتها عام 1967، وإعادة حقوق الشعب الفلسطيني ،فضلا عن تطبيق القرارات الدولية المتعلقة بالنزاع العربي – الإسرائيلي . (منيف، 1974، صفحة 69)

يبدو ان تزامن الظروف الدولية مع تطور العلاقات السعودية – الامريكية،بعد الامتيازات النفطية التي حصلت عليها الشركات الامريكية في الأراضي السعودية، وخلال السنوات التي اعقبت حرب 1967، اعربت الإدارة الامريكية عن اهتمامها بالمنطقة، مما جعل الحكومة السعودية ،تسعى بشكل كبير إلى إقناع الولايات المتحدة الامريكية، لإيجاد تسوية عادلة تجاه الدول العربية وما خسرته من أراضي ، من خلال الرسائل التي تبادلها ملك السعودية والرئيس الامريكي ، رغم انشغال الدول العربية بمواجهة لإسرائيل ،مما اسفر عن تغيرات وثورات داخلية ،نتيجة لتداعيات هزيمة العرب العسكرية في حرب عام 1967 ، بينما حافظت المملكة العربية السعودية على سياستها المعلنة تجاه الاراضي العربية ، وبذلك أصبح للدبلوماسية السعودية أهميتها وتأثيرها ، الواضحين في تطورات الاحداث خلال المدة الزمنية(1967-1973)،ثم تعاظمت اهمية هذا الدور السعودي في الصراع ،بسبب طبيعة السياسة التي انتهجها الملك السعودي ، ازاء ذلك الصراع،لاسيما عقب الوهن الذي اصاب اقتصاد الانظمة العربية المواجهة لإسرائيل ، مما جعلها بحاجة دائمة إلى المساعدات الاقتصادية.

الخاتمة:

أن التغييرات والمستجدات التي طرأت بعد حرب عام 1967،افرغت اوضاعا سياسية واقتصادية جديدة كليا ، سواء كانت عربية او دولية ،فضلا عن تزايد الاهمية السياسية والاقتصادية للمملكة العربية السعودية على الصعيدين العربي والعالمي،عقب تبنيها لسياسة حظر النفط ،اذ تزامن ظهور القضية الفلسطينية ، إلى الساحة العربية والدولية ، وكانت سياسة السعودية الخارجية ، في هذه المرحلة مقتصرة

على السعي لتحقيق غاية مهمة ، وهي الحفاظ على الوحدة العربية دون المساس بأراضيها ، لاسيما عقب تحالفهم مع بريطانيا عقب الحرب العالمية الاولى،بغية توفير امتيازات سياسية تخدم الجانب العربي.

اخذ التدخل السعودي في قضية فلسطين بعد اندلاع حرب عام 1967،نهجا جديدا من خلال إصدار نداءاً يدعو فيه ايقاف تصدير النفط العربي،الى الدول الغربية المناهضة للدول العربية وثورتهم ، مقابل الاعتماد على عدالة وإنصاف القضية الفلسطينية ، لم يكن للدور السعودي مراحل متقدمة كما لم يكن مؤهلا للتأثير على سياسة التوازن بين الاقتصاد السعودي من جهة ،ومكانة الحكومة السعودية لدى عرب فلسطين من جهة اخرى ، وكان الهدف بشكل عام ، هو تجنب إثارة الرأي العام السعودي والعربي ، من خلال إيجاد مع حلولا مناسبة دون ايقاع الضرر في الاقتصادي العربي ،كما أن رغبة الملك عبد العزيز في أداء دور إيجابي ومؤثر في قضية فلسطين اصطدمت بإصرار الدول الغربية،على مسألة إبقاءه بعيداً عن تلك القضية.

ورغم الدعم المادي السعودي ،في حرب عام 1973 ، غير ان قيادة المملكة العربية السعودية لسياسة حظر النفط العربي ، على الدول المساندة لإسرائيل ، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الامريكية ،لم يعمر طويلاً ،اذ اعيد النظر في السياسة العربية تجاه الولايات المتحدة الامريكية ، كما أظهر الحظر النفطي،أن الدول العربية ، مستعدة لوضع خلافاتها جانباً ، واتخاذ موقف موحدا تجاه الدول الغربية ، بغية الحفاظ على مصالحها الاقتصادية .

فضلا عن ما تقدم فان سياسة المملكة العربية السعودية تقليدية وواضحة ،تعتمد على مبدأ الحفاظ على علاقاتها ومصالحها مع الدول الغربية ، لاسيما الولايات المتحدة الامريكية ، وهو ما عملت به معظم القيادات التي كانت تحكم الدول العربية في تلك المرحلة .

الهوامش:

احمد الشقيري. (1979). صفحات من السياسة العربية . بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

اسعد عبد الرحمن. (1974). الحرب العربية الاسرائيلية الرابعة (وقائع وتفاعلات). بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية .

السيد عليوه. (1982). الملك فيصل والقضية الفلسطينية . الرياض.

الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1967. (1969). بيروت: منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1973. (1976). بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1973. (1973). الوثيقة المرقمة 214.

الوثائق الفلسطينية العربية لعام1973. (بلا تاريخ). وثيقة رقم 219.

اليوميات الفلسطينية. (1967). المجلد الرابع والخامس (1/7/1966 الى 30/6/1967).

بنسون لي جريسون. (1991). العلاقات السعودية الامريكية. القاهرة.

حامد ربيع. (1974). سلاح البترول والصراع العربي الاسرائيلي. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

حامد عبدالله ربيع. (1971). التعاون العربي والسياسة البترولية. القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة.

دار الابحاث والنشر. (1974). سجل العالم العربي. بيروت.

صلاح العقاد. (1973). البترول واثره في السياسة والمجتمع. القاهرة: المطعة الفنية الحديثة.

صلاح العقاد. (1973). البترول واثره في السياسة والمجتمع . القاهرة.

عاطف سليمان. (1973). النفط العربي سلاح في خدمة قضايانا القومية. مجلة شؤون فلسطينية.

عبد الخالق حسونه. (1973). جهود جامعة الدول العربية في الشؤون البترولية.

عبد الخالق حسونه. (1973). جهود جامعة الدول العربية في الشؤون البترولية. القاهرة.

عبد الرحمن منيف. (3، 1974). حظر البترول هل كان حقيقة ام وهما. مجلة قضايا عربية.

عودة ابو ردينة. (1975). سلاح النفط من الشعار الى الواقع. مجلة شؤون فلسطينية.

غسان سلامة. (1980). السياسة الخارجية السعودية منذ 1945 دراسة في العلاقات الدولية. بيروت: معهد الانماء العربي.

غسان سلامة. (1980). السياسة الخارجية السعودية منذ عام 1945 (دراسة في العلاقات الدولية) (المجلد ط 1). بيروت: معهد الانماء العربي.
غسان سلامة. (1982). السياسة الخارجية السعودية منذ عام 1945 (دراسة في العلاقات الدولية). بيروت.
محمد حسين هيكل. (1992). حرب الخليج واوهام القوة والنصر. القاهرة.
مركز دراسات الوحدة العربية . (1991). السياسة الامريكية والعرب. بيروت.
مصطفى محمد علي. (3، 1975). الملك فيصل رجل عام 1974. مجلة الدارة، صفحة 83.
مؤسسة الدراسات الفلسطينية. (1975). قرارات الامم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي-الاسرائيلي1967-1974. بيروت.
هالة ابو بكر سعودي. (1983). السياسة الامريكية تجاه الصراع العربي -الاسرائيلي1967-1973. بيروت.

المصادر:

- احمد الشقيري، صفحات من السياسة العربية ، ط1 ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت، 1979.
- احمد نوري النعيمي ، تركيا وحلف شمال الاطلسي، (د.م)، عمان، 1981.
- أسعد عبد الرحمن، الحرب العربية الاسرائيلية الرابعة – وقائع وتفاعلات، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الابحاث ، بيروت، 1974.
- بنسون لي جريسون،، العلاقات السعودية الامريكية، ت: سعد هجرس، القاهرة، 1991.
- حامد ربيع ، سلاح البترول والصراع (العربي –الإسرائيلي)، ط1 ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1974 .
- حامد عبد الله ربيع ، التعاون العربي والسياسة البترولية، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، 1971، .
- دار الابحاث والنشر، سجل العالم العربي، ديسمبر عام 1974 ،ص ص 1002-1005 .
- صلاح العقاد، البترول واثره في السياسة والمجتمع، المطبعة الفنية الحديثة، 1973.
- عاطف سليمان، النفط العربي سلاح في خدمة قضايانا القومية ، مجلة شؤون فلسطينية ، العدد 22 ، مركز الابحاث، بيروت، 1973 .
- عبد الرحمن منيف ،حظر البترول هل كان حقيقة ام وهماً ، مجلة قضايا عربية، العدد 3،المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت، 1974.
- عودة أبو ردينة، سلاح النفط من الشعار إلى الواقع، مجلة شؤون فلسطينية ، العددين (41-42) ، مركز الابحاث، بيروت، 1975 .
- غسان سلامة ، السياسة الخارجية السعودية منذ عام 1945 (دراسة في العلاقات الدولية)، ط1، معهد الانماء العربي، بيروت، 1980.
- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1967 ، منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ط1، بيروت، 1969.
- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1973 ، ط1، منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت، 1976.
- محمد حسنين هيكل،(حرب الخليج واوهام القوة والنصر)، القاهرة، 1992.
- محمد حسين هيكل ،الطريق إلى رمضان ، ت: يوسف الصباغ، بيروت، 1975.
- مركز دراسات الوحدة العربية ، السياسة الاميركية والعرب، بيروت، 1991.
- مصطفى محمد علي ، الملك فيصل رجل عام 1974 ، مجلة الدارة، العدد المرقم (3)، الرياض، 1975 .

- مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، قرارات الامم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي – الاسرائيلي 1947-1974 ، بيروت، 1975.
- هالة أبو بكر سعودي ، السياسة الاميركية تجاه الصراع العربي- الإسرائيلي (1967-1973)، بيروت، 1983.
- الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1967 ، وثيقة رقم (364) .
- الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1973 ، الوثيقة المرقمة (214) .
- الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1973 ، الوثيقة المرقمة (403) .
- الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1973 ، وثيقة رقم (219).
- الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1973، الوثيقة المرقمة (253).
- اليوميات الفلسطينية، المجلد الرابع والخامس (من 1966/7/1 إلى 1967/6/30) ، مركز الابحاث ، بيروت، 1967.

Issue - N0. 22 - Part I - February - Year 4 Refereed Quarterly Scientific Journal

American International Journal of Humanities and Social Sciences

ISSUED BY AMERICAN INTERNATIONAL ACADEMY FOR HIGHER EDUCATION AND TRAINING

QUARTERLY JOURNAL ON HUMANITARIAN AND SOCIAL AFFAIRS

(ISSN) Electronic (4806 - 3085) / (ISSN) Paper (4830 - 3085)

Legal deposit number in the Moroccan National Library (2025PE00006)

Legal deposit number in the Iraq National Library and Archives (2735)

Journal Website : https://iajphss.us/